



المملكة الاردنية الهاشمية

تجربة الأردن في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية

وئام أبو هنطش / وزارة تطوير القطاع العام



✓ تشكيل لجنة ملكية بتاريخ 2012/09/08 تقوم بمراجعة التشريعات ودراسة واقع جميع الجهات الرقابية، وتشخيص المشاكل التي تواجهها، والوقوف على مواطن الخلل والضعف، واقتراح التوصيات التي من شأنها تقوية وتقويم سير عمل الجهات في مكافحة الفساد وتعزيز التعاون فيما بينها وتعزيز الإيجابيات والحد من السلبيات.

✓ تشكيل اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية بموجب الرسالة الملكية المؤرخة 2012/12/08 برئاسة رئيس الوزراء وعضوية 11 شخصية وطنية ضمت رؤساء السلطات الثلاث في الدولة (تشريعية ، تنفيذية، وقضائية) وممثلين عن القطاع الخاص والأحزاب، والإعلام، ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان.



✓ حددت الرسالة الملكية مهام اللجنة بما يلي:

1. مراجعة التشريعات ودراسة واقع جميع الجهات الرقابية.
2. اقتراح التوصيات لتقويم سير عمل الجهات الرقابية في مكافحة الفساد وتعزيز التعاون فيما بينها.
3. التشاور والتواصل والحوار مع جميع مؤسسات المجتمع المدني.
4. إرساء المبادئ العليا.
5. محاربة الفساد بكافة أشكاله قبل وقوعه، وإصلاح الأنظمة الإدارية والمالية.
6. ضمان إدارة المال العام وموارد الدولة ووضع الضوابط التي تمنع أي هدر فيها.
7. تعزيز إجراءات الشفافية والمساءلة في القطاع العام.
8. تمكين أجهزة الرقابة وتعزيز قدراتها المؤسسية لردع ومكافحة الفساد وفق اختصاصاتها.
9. تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة داخل القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني.
10. تطوير الأطر التي تنظم العلاقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص.



✓ ركائز النزاهة الوطنية تشمل:

1. سيادة القانون وإنفاذه.
2. الفصل المرن بين السلطات والتوازن بينها.
3. تكاملية العمل بين السلطات الثلاث من ناحية وبين تلك السلطات مع مؤسسات المجتمع المدني والإعلام وبين مؤسسات السلطة الواحدة.
4. حرية الرأي والتعبير.
5. المشاركة في صنع القرار.
6. المؤسسات العامة منفعة لا يجوز التعدي عليها.
7. للمواطن الحق في الاطلاع على المؤسسات العامة وعليه في المقابل حمايتها وصونها.
8. المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة في جميع نواحي الحياة.
9. المساءلة.



✓ لتحقيق النزاهة الوطنية لا بد من تكامل وترابط عدد من المكونات التي لا بد من أن تعمل بشكل متسق وهي:

1. التشريعات.
2. المؤسسات وبنيتها التنظيمية.
3. القدرات المؤسسية والوظيفية.
4. الثقافة والممارسات الفعلية.



إعداد منظومة النزاهة الوطنية (الميثاق والخطة التنفيذية):

مرت عملية إعداد ميثاق النزاهة الوطنية والخطة التنفيذية بعدة مراحل هي:

- مرحلة إعداد العناوين والمضامين والمحاور الرئيسية التي ستتناولها المنظومة
- مرحلة إعداد النسخة الأولية من المنظومة
- مرحلة تطوير النسخة النهائية من المنظومة



محاور الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية

المحور الأول : تعزيز دور الجهات الرقابية العامة

المحور الثاني: تعزيز دور وحدات الرقابة الداخلية

المحور الثالث: تعزيز دور جهات التنظيم والرقابة القطاعية

المحور الرابع: مراجعة البنية التشريعية والتنظيمية والإجرائية لآلية إعداد الموازنات الحكومية

المحور الخامس: مراجعة البنية التشريعية والتنظيمية والإجرائية لآلية إحالة عطاءات اللوازم والأشغال الحكومية

المحور السادس: تطوير معايير تقديم الخدمات الحكومية ونشرها

المحور السابع: مراجعة وتوحيد الأنظمة المالية المعمول بها في الجهاز الحكومي

المحور الثامن: تطوير الإدارة العامة

المحور التاسع: تعزيز مبادئ وممارسات الحوكمة الرشيدة في القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني

المحور العاشر: تطوير الأطر التي تنظم العلاقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص



محاور الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية:

المحور الحادي عشر: مراجعة آلية إعداد التشريعات ومراجعة التشريعات الحالية وفق سلم أولويات

المحور الثاني عشر: إرساء ثقافة الشفافية في العمل العام

المحور الثالث عشر: تقنين منح صفة الضابطة العدلية

المحور الرابع عشر: هيئات النزاهة والرقابة المدنية

المحور الخامس عشر: تعزيز اللامركزية والحكم المحلي

المحور السادس عشر: إصلاح وتطوير منظومة التعليم

المحور السابع عشر : السلطة القضائية

المحور الثامن عشر: التنمية السياسية والبرلمانية

المحور التاسع عشر: تعزيز ثقافة النزاهة وسيادة القانون لدى المواطن

المحور العشرون : متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية



✓ حقق الأردن تقدماً ملحوظاً على مؤشر مدركات الفساد للعام 2015، حيث ارتفعت درجته على المؤشر بواقع 4 درجات مقارنة بالأعوام السابقة.

✓ حصل الأردن على درجة 53 من مائة هذا العام، مقارنة بدرجة 49 من مائة في العام 2014، و45 في العام 2013.

✓ حلّ الأردن في المرتبة 45، مقارنة بترتيبه لعام 2014 وهو 55 و66 في العام 2013.

✓ حافظ الاردن على المركز الثالث عربياً بعد كل من قطر والامارات العربية المتحدة بينما تقاسم المركز الثالث مع كل من السعودية والبحرين في العام الماضي.



المملكة الاردنية الهاشمية

الحكومات الشفافة

نور الدويري / وزارة تطوير القطاع العام

✓ انضمام الأردن لمبادرة الحكومات الشفافة

- انضم الأردن إلى مبادرة الحكومات الشفافة في شهر آب من عام 2011، بعد موافقة مجلس الوزراء.
 - وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي المسؤولة عن الاشراف على هذه الشراكة وهي الجهة التي تتولى التنسيق بهذا الخصوص.
 - يشرف على المشاركة لجنة توجيهية تشكلت لهذا الغرض في شهر تشرين ثاني من عام 2011 برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية ممثلين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.
 - قدّم الأردن خطة العمل الأولى في 17/4/2012 وركّزت على مواجهة 3 تحديات:
 - تحسين الخدمات الحكومية
 - تحسين نزاهة الحكومة
 - إدارة الموارد الحكومية بشكل أكثر فعالية
- وقد تم إنجاز (6) التزامات من أصل (31) التزاماً وردت في تلك الخطة.

خطة العمل الثانية

- تتضمن خطة العمل الثانية للمملكة الأردنية الهاشمية المقدمة لمبادرة الحكومات الشفافة (14) التزاماً، تقع مسؤولية تنفيذها جميعاً على وزارة تطوير القطاع العام المعنية بتقديم الدعم الفني والاستشاري لمؤسسات الجهاز الحكومي في مختلف محاور تطوير الادارة العامة (تطوير الموارد البشرية، تطوير الخدمات الحكومية، إعادة الهيكلة، دعم السياسات العامة وصنع القرار، دعم الابداع والتميز).
- انبثقت هذه الخطة عن الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية التي تم اطلاقها برعاية ملكية سامية في نهاية عام 2013، وقد تم اعتماد الخطة وفق عملية تشاورية واسعة النطاق وعلى النحو التالي:
 - ✓ التشاور على مكونات خطة العمل الثانية المقدمة لمبادرة الحكومات الشفافة
 - ✓ التشاور على الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية (التي انبثقت عنها خطة الحكومات الشفافة):
 - ✓ التشاور خلال مرحلة تنفيذ خطة العمل الثانية المقدمة لمبادرة الحكومات الشفافة

خطة العمل الثانية

- ✓ التشاور على مكونات خطة العمل الثانية المقدمة لمبادرة الحكومات الشفافة
- مجموعة من الخطوات التشاورية مع مختلف الجهات ذات العلاقة
- اقتراح تقديم الجزء المتعلق بالمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية
- اعتماد الخطة بتاريخ 28/9/2014

خطة العمل الثانية

- ✓ التشاور خلال مرحلة تنفيذ خطة العمل الثانية المقدمة لمبادرة الحكومات الشفافة
- تبنت الحكومة النهج التشاركي والتشاورى خلال مرحلة التنفيذ مع الشركاء ومختلف الجهات ذات العلاقة باستخدام مختلف الوسائل والادوات التي تضمن ذلك، ومن ابرزها:
 - مجلس الوزراء
 - مجلس الأمة
 - المواطنين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني
 - خلال الزيارات الميدانية غير المعلنة
 - عقد مجموعة من اللقاءات التشاورية مع أطراف مختلفة بهدف تعزيز التواصل والاتصال مع الجهات المهمة
 - لقاءات صحفية لعرض تقدم سير العمل في البرامج والمشاريع ضمن إطار الخطة

مضامين خطة العمل الثانية

• تضمنت خطة العمل الثانية المقدمة للمبادرة (14) التزام تقع مسؤولية تنفيذها جميعاً على وزارة تطوير القطاع العام المعنية بتقديم الدعم الفني والاستشاري لمؤسسات الجهاز الحكومي في مختلف محاور تطوير الادارة العامة (تطوير الموارد البشرية، تطوير الخدمات الحكومية، إعادة الهيكلة، دعم السياسات العامة وصنع القرار، دعم الابداع والتميز). وقدتم إنجاز (5) التزامات من الخطة بالكامل، والباقي (6) التزامات تسير وفق المخطط و(4) تجاوزته.

• تتمحور التزامات مبادرة شراكة الحكومات الشفافة حول خمسة تحديات لها علاقة بتحسين الخدمات الحكومية وتحسين نزاهة الحكومة وإدارة الموارد الحكومية بشكل أكثر فعالية وتحقيق مجتمعات أكثر أمناً ومحاسبة الشركات وهي:

- 1) تحسين الخدمات العامة
- 2) زيادة المصداقية العامة
- 3) إدارة الموارد العامة بفاعلية أكبر
- 4) تحقيق مجتمعات أكثر أمناً
- 5) محاسبة الشركات

الالتزامات التي أنجزت بالكامل وانسجامها مع أهداف وقيم المبادرة:

1. اعتماد هيكل تنظيمي موحد لوحدة الرقابة المالية والإدارية ويحدد جهة الارتباط (الوزير، أو رئيس الهيئة، أو رئيس المجلس،).
2. تشديد إجراءات الرقابة والمساءلة على الالتزام بمعايير تقديم الخدمات.
3. تحديث منظومة الخدمة المدنية.
4. تفعيل تطبيقات مدونة السلوك الوظيفي والمهني من خلال عقد حزمة من البرامج التدريبية والتوعوية وورش العمل ذات العلاقة.
5. إعادة هيكلة مؤسسات قطاع الإعلام بهدف رفع مستوى أدائها.

الالتزامات التي تجاوزت المخطط وانسجامها مع أهداف وقيم المبادرة:

1. حصر الخدمات الحكومية وجهات تقديمها والعمل على رفع مستوى تقديمها.
2. التقييم الدوري بشكل غير معلن لمستوى تقديم الخدمات وتحديد فرص ومجالات التطوير المستمر والعمل على تنفيذها بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.
3. إعادة هيكلة الجهاز الحكومي.
4. بناء القدرات المؤسسية لوحدات الموارد البشرية في القطاع العام.

شكراً